



محددات الأداء المالي للبنوك: دراسة قياسية لمجموعة من البنوك الجزائرية 2008-2017

Determinants of Banks' Financial Performance : Econometric Study for a Group of Algerian
Banks 2008-2017

ط.د. إبراهيم ماسيف¹ ، د. عادل بوبكر²

¹ جامعة المنار (تونس) /International Finance Group-Tunisia /Massifibrahim@gmail.com
² جامعة المنار (تونس) /International Finance Group-Tunisia /Adel.boubaker@fsegt.utm.tn

تاريخ الاستلام : 2020/06/19 ؛ تاريخ المراجعة : 2021/08/08 ؛ تاريخ القبول : 2021/11/07

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك والمتمثلة في متغيرات الداخلية للبنك والمتغيرات الاقتصادية. تم إجراء هذه الدراسة على القطاع البنكي الجزائري، حيث تم إختيار عينة تضم 05 بنوك عمومية و06 بنوك خاصة خلال الفترة الممتدة من 2008-2017. وعن طريق دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد تم التوصل إلى أن السيولة ونوعية القروض لها علاقة إيجابية مع الأداء المالي للبنوك الجزائرية، أما حجم البنك والنتائج الداخلي الخام لهما علاقة سلبية. أما كفاية رأس المال وجودة التسيير والتضخم فليس لديهم إيه علاقة.

الكلمات المفتاحية : الأداء البنوك، الأداء المالي، السيولة، كفاية رأس المال، نوعية القروض

تصنيف JEL : C33, G21, D78, D92

Abstract:

The mean purpose of our study is to show and to determined the impact of the principals and majors internals factors on the financial performance of the banks. A sample of five (5) public banks and six (06) private banks during the période of 2007-2018 was chosen for the study. The multiple linear regression model has demonstrated that the financial performance at first off all has a positive relationship with liquidity and credit quality, then it has a negative relationship with bank size and GDP and finally it has insignificant relationship with capitalisation, operational efficiency and inflation.

Keywords : performance, financial performance, ROE, ROA, liquidity, capital adequacy, keyword

JEL classification : C33, G21, D78, D92

مقدمة

إن تقييم الأداء بصفة عامة يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لأية مؤسسة إقتصادية مهما اختلف نوع نشاطها، وبصفة خاصة بالنسبة للقطاع المصرفي، وبالأخص في ظل ارتفاع عدد منظمات الأعمال وزيادة المنافسة الحادة والمستمرة بينها من أجل عرض والحصول على الأموال بأحسن طريقة ملائمة. حيث يعد النظام المصرفي السليم أحد الركائز المهمة والأساسية لسلامة المؤسسات الإقتصادية.

ومع التطورات الكبيرة التي شهدتها القطاع المصرفي في العالم، وفي ظل الانتشار المتزايد للتكنولوجيا، وافتتاح الأسواق المالية على مستوى العالم، أصبح النظام المصرفي في معظم الإقتصادات النامية أكثر تركزا، مما حتم على البنوك ضرورة الإهتمام أكثر بسلامتها وتحسين أدائها وأصبح الأداء البنكي قضية أساسية لأي بلد من أجل تعزيز فعالية ومرونة النظام المالي وحمايته من المخاطر التي قد تواجهها. فعلى الرغم الإنجازات التي حققها القطاع المصرفي الجزائري خلال السنوات الماضية من ارتفاع عدد الوكالات وحجم أصوله، إلا أن زيادة التحديات خاصة في سياق الأحداث التي تشهدها المرحلة الحالية تظهر الحاجة إلى ضرورة الإهتمام أكثر بنظام تقييم ممارسات العمل المصرفي لضمان سلامة النظام ككل، كسب ثقة الجمهور، البحث عن أسباب الضعف وإيجاد حلول لها من أجل الوصول إلى الأداء الأمثل للبنوك الجزائرية.

ومن هنا فإن موضوع الأداء قد اكتسبت بعدا أكثر أهمية بالنسبة للبنوك الجزائرية إذ أن الوقوف على وضعها وتقييمها يمثل واحدة من الأمور المهمة التي يجب أن يهتم بها المستثمر من أجل أن يضع أمواله في استثمار مبني على تقييم أداء سليم. ومن هذا يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

الإشكالية:

- ماهي محددات الأداء المالي للبنوك الجزائرية ؟

I- الإطار النظري

1- مفهوم الأداء

يستعمل مصطلح الأداء على نطاق واسع في مجال إقتصاد وتسيير المؤسسات، ويحظى بإهتمام كبير من قبل الباحثين والمفكرين في هذا المجال ويعرف كالاتي:

الأداء لغة: إن كلمة الأداء مستمدة من اللغة الإنجليزية والتي إستمدت بدورها من اللغة اللاتينية القديمة (parformer)، وتعني "النتيجة التي تم الحصول عليها في إنجاز مهمة أو تنفيذ عمل" (LAROUSSE Maxipoche, 2016)

الأداء اصطلاحا: لا يوجد إجماع لتعريف مصطلح الأداء، فقد عالج العديد من الباحثين هذا الموضوع، فمنهم من اعتمد على الجوانب الكمية في صياغة تعريفه، بينما ذهب آخرون إلى اعتبار الاداء مصطلح يتضمن أبعادا تنظيمية واجتماعية فضلا عن الجوانب الاقتصادية ونميز بين:

- **عرف (A.Kherkhem) الأداء بأنه** "تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة". نلاحظ من التعريف أن الأداء يتجسد في القيام بالأعمال والأنشطة والمهام بما يحقق الوصول إلى الغايات والأهداف المرسومة من طرف إدارة المؤسسة. (الشيخ الداوي، 2010).

وعرفه أيضا (Miller et Bromily): "بأنه إنعكاس لطريقة إستخدام المؤسسة للموارد البشرية والمادية، واستغلالها بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها" (فلاح حسين الحسني ومويد عبد الرحمان الدوري، 2008، ص221) فمن هذا التعريف أن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما الكفاءة وهي الطريقة إستعمال موارد المؤسسة، الفعالية وهي النتائج (الأهداف) المحققة من ذلك الإستخدام.

إن مفهوم الأداء يتلخص في أربعة مفاهيم: (Mouziane Fatma, 2016, p151)

- **النتائج:** مفهوم الأداء مرتبط بنتائج. يتم قياسها بالمؤشرات ومقارنتها مع النتائج المتوقعة.

- **النجاح:** ينعكس النجاح في نتائج الأداء الإيجابية سواء النجاح الخاص بالفرد أو المؤسسة.

- العمل والإجراءات: وتعني الطرق والإجراءات المتخذة لنجاح العمليات وتحقيق النتائج.

- الإمكانيات: الأداء يستند على الإمكانيات للقدرة على تنفيذ العمل.

2- طرق قياس أداء المؤسسة

تتعدد المؤشرات قياس أداء المؤسسات، إلا أنه ليس هناك تصنيف أمثل وإنما يعتمد التصنيف الجيد على أهداف عملية القياس ونوعية المعلومات المراد الحصول عليها، ولكن نستطيع أن نميز أبرز ثلاث مؤشرات للأداء تتكرر في دراسات أداء المؤسسات، وهي الربحية والكفاءة والتطور الفني.

2-1 مؤشر الربحية: يعكس الأداء المالي ويتمثل الهدف الرئيسي للمؤسسات الاقتصادية هو تحقيق أقصى ربح ممكن، وبالتالي يعتبر معدل الربحية في المؤسسة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها لقياس الأداء في المؤسسة، نظرا لارتباطه المباشر بمدى نجاح أو فشل المؤسسة في تحقيق الهدف الرئيسي. (قريشي العيد، 2017، ص 101)

ويعرف الربح بأنه الفرق بين الإيراد الكلي من حجم إنتاج معين وتكلفة الكلية لهذا الحجم، غير أن الربح كقيمة مطلقة في حد ذاته ليس له أهمية كمؤشر أداء إلا بمقدار ما يكون منسوباً إلى متغير يعبر عن حجم نشاط المؤسسة أو الموارد المتاحة لها، حتي يعكس العائد من كل وحدة من وحدات هذا النشاط أو الموارد، ويسمى هذا المؤشر بمعدل الربحية أو إختصار "الربحية" ومن أبرز مقاييس الربحية المستخدمة نذكر:

- نسبة الربح إلى قيمة الأصول الكلية للمؤسسة.

- نسبة الربح إلى إجمالي قيمة رأس المال أو إلى قيمة الأسهم.

- نسبة الربح إلى إجمالي قيمة المبيعات أو الإيراد الكلي.

2-3 مؤشر الكفاءة: ثاني مؤشر تناولته الدراسات في علم الاقتصاد هو مؤشر الكفاءة والمقصود بها بصفة عامة درجة إستغلال المؤسسة للموارد الاقتصادية المتاحة لها في إنتاج وحدة واحدة من السلع وهذا لتخفيض التكلفة لأدنى مستوياتها وتعظيم الناتج. ومن أهم مؤشرات الكفاءة نذكر: (قريشي العيد، 2017، ص 102)

- الكفاءة السعرية أو (التخصيصية).

- كفاءة الإنتاج.

2-3 مؤشر التطور التقني: يعتبر التطور التقني أحدث المؤشرات الهامة للنمو الصناعي كأحد أهداف التخطيط الاقتصادي، كما أن من نتائج التطور التقني في المؤسسات الصناعية زيادة مستوى الإنتاجية التي يمكن قياسها بمعدل الزيادة في إنتاج المؤسسة لأية فترة زمنية معينة منسوباً إلى معدل الزيادة إلى حجم القوى العاملة. ويؤثر التطور التقني على مستوى الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة، حيث تزداد إنتاجية عناصر الإنتاج وتنخفض التكلفة المتوسطة وبالتالي يمكن أن يؤدي التطور التقني إلى إرتفاع معدل الربحية للمؤسسة. وتظهر أهمية التطور أو التقدم التقني في ما يلي: (قريشي العيد، 2017، ص 102-103)

- يؤثر التطور التقني على مستوى كفاءة الإنتاج في المؤسسة حيث تزداد إنتاجية عناصر الإنتاج وتنخفض التكلفة المتوسطة وبالتالي يمكن أن يؤدي التطور التقني إلى إرتفاع معدل الربحية في المؤسسة.

- يؤثر التطور التقني إيجاباً على قدرة المؤسسة على المنافسة في السوق المحلي والخارجي لأن التطور التقني ينعكس على إرتفاع الكفاءة الإنتاجية وانخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة وانخفاض السعر، كما ينعكس أيضاً على تحسن نوعية السلعة المنتجة وجودتها.

- يؤثر التطور التقني في الصناعة على مستوى التطور التقني في المجتمع ككل، فيمكن أن ينتقل التطور التقني من قطاع الصناعة إلى قطاعات أخرى مثل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات لوجود الارتباط بين القطاعات.

- يمكن أن يؤثر التطور التقني سلباً على مستوى التشغيل والعمالة في المجتمع، خاصة إذا كانت الأساليب التكنولوجية من النوع الموفر للعمل، أي أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال وتعتمد أكثر على إستخدام الآلات، وهذا يؤزم في مشكلة البطالة خاصة في الدول كثيفة السكان والتي لديها فائض في عنصر العمل.

3- مراحل تقييم الأداء المالي للبنوك

تمر عملية تقييم الأداء في المصارف بمراحل يمكن إيجازها في ما يلي: (حسن مفتاح، 2018، ص 119)

1-3 مرحلة جمع البيانات والمعلومات: تعتبر أهم مرحلة في عملية تقييم الأداء المصرفي، إذ يتم خلالها جمع البيانات والمعلومات الكافية لدراسة الغرض الذي تتطلبه العملية، فيتم الاعتماد على ما تجمعه لحساب النسب والمؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشمل هذه البيانات والإحصاءات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك.

2-3 مرحلة تحليل البيانات والمعلومات: هي مرحلة مستندة على ما تم جمعه في المرحلة السابقة، حيث يتم من خلالها تحليل البيانات بطرق ومؤشرات إحصائية معروفة تتماشى والغرض المطلوب من التقييم، ويتم دراستها وبيان مدى دقتها وصلاحياتها.

3-3 مرحلة استخدام المؤشرات الإحصائية: حيث يتم هنا ترجمة البيانات المحصل عليها إلى إحصائيات يستفيد منها في إتخاذ القرارات اللازمة.

4-3 مرحلة تحليل نتائج التقييم: يتم هنا بيان مدى نجاح أو إخفاق الأهداف المسطرة من طرف المصرف ومحاولة إعطاء أسباب للانحرافات التي حصلت في نشاطه، وكذا وضع الحلول اللازمة لمعالجتها لضمان تحقيق أمثل.

5-3 مرحلة المتابعة والمراقبة: تعتبر آخر مرحلة في تقييم الأداء المصرفي، حيث يتم من خلالها متابعة كل العمليات التصحيحية للانحرافات التي تحدث في نشاط المصرف، وكذا يتم من خلالها توفير الشروط اللازمة أو المشجعة لتحقيق الأداء المطلوب، كما يجب الاستفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل.

4- المحددات النظرية للأداء المالي للبنوك

في الدراسات الأدبية نجد العديد من الباحثين من تطرقوا إلى دراسة محددات الأداء البنكي منذ سنوات الثمانينات وفي العديد من الدول الأجنبية والعربية نذكر منها:

الدراسة الأولى

- Dami Hayette et Abdelfatteh Bouri, **Les déterminants internes qui évaluent la performance des banque islamiques : cas de la zone de Moyen Orient et Afrique de Nord**, La revue Gestion et organisation, 2017.

تهدف هذه الدراسة إلى ضبط المحددات الداخلية لأداء البنوك الإسلامية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA من خلال عينة مكونة من 22 بنك إسلامي مدرج في البورصة خلال الفترة الممتدة على 12 سنة من 2004 إلى 2014، بواسطة نموذج الإنحدار المتعدد، المتغير التابع للدراسة تمثل متغيرات الأداء المالي وهي في العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE والمتغيرات المستقلة تمثلت في: مؤشر السيولة، مؤشر المديونية، كفاية رأس المال، الكفاءة التشغيلية، الكفاءة التخصيصية للموارد.

وتوصلت الدراسة إلى السيولة وكفاية رأس المال والكفاءة التشغيلية وتخصيص الموارد لهم تأثير على الأداء المالي للبنوك الممثل بـ ROA و ROE أما مؤشر المديونية يؤثر فقط في العائد على حقوق الملكية ROE بالنسبة للأداء المالي للبنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA.

الدراسة الثانية

- Hassoune Anouar, **ISLAMIC BANK'S PROFITABILITY IN AN INTERST RATE CYCLE**, International Journal of Islamic Financial Services, Vol.4,N°2.2002

- قام بدراسة الأداء البنكي وذلك من خلال دراسة مؤشر مردودية الأموال الخاصة (ROE) ومؤشر مردودية الأصول (ROA) لدول مجلس التعاون الخليجي، وتوصل في دراسته إلى أن البنوك الإسلامية أكثر مردودية من البنوك التقليدية، وأن البنوك الإسلامية تعاني من ضعف السيولة والأخطار المتمركزة والكفاءة التشغيلية.

الدراسة الثالثة

- Salwa Bahyaoui, **Les Déterminants Idiosyncratiques De La performance Bancaire Au Maroc : Analyse sur Donnée De Panel**, European Scienfitic Journal, May 2017.

تطرق الدراسة إلى ضبط محدثات الأداء المالي لـ 08 ثماني بنوك مغربية في الفترة الممتدة ما بين 2004-2015 باستخدام مقاييس العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE كمتغير تابع ومؤشرات كفاية رأس المال، الكفاءة التشغيلية، السيولة، تكلفة التمويل ونوعية القروض بالإضافة إلى حجم البنك وطبيعة ملكية البنك (أجنبي، خاص، حكومي) حيث توصلت في الدراسة إلى أن المتغيرات التي لها تأثير على أداء البنوك المدروسة هي: كفاية رأس المال، تكلفة التمويل، الكفاءة التشغيلية وطبيعة الملكية للبنك. في حين بينت أن حجم البنك، نوعية القروض، وإدراج البنك في البورصة والسيولة المنخفضة للبنوك المغربية ليس لها علاقة بأداء البنوك المدروسة.

الدراسة الرابعة

- Raoudha et autre, **L'analyse des déterminants de la rentabilité des banques française comparaison entre les banques domestiques et les banques étrangères**, 2009.

سعى الباحثين في هذه الدراسة إلى التفصيل في المحددات الداخلية لمردودية البنوك الفرنسية في دراسة مقارنة بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية شملت الدراسة 171 بنك تجاري مقسمة بين 104 بنك محلي و67 بنك أجنبي يعملون في نفس السوق باستخدام العائد على حقوق الملكية ROE والعائد على الأموال الخاصة ROA وبطريقة GMM تم التوصل إلى : تأثير تأثير كفاية رأس المال والسيولة وحجم إيجابي بالنسبة للبنوك المحلية، أما بالنسبة للبنوك الأجنبية فترتبط سلبيا مع كفاية رأس المال وحجم البنك. وتعتبر باقي المتغيرات ليس لها تأثير على الأداء المالي للبنوك المدروسة.

الدراسة الخامسة

- Bojan Georgievski et ALI Coskun, **Determinants of Financial Performance of Banks in Central and Eastern**, Peer-reviewed and Open access journal, 2018

تهدف هذه الدراسة إلى ضبط محدثات الأداء المالي للبنوك في دول وسط وشرق أوروبا من باستعمال طريقة (GMM)، تمثل المتغير التابع في متغيرات الأداء المالي العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE والمتغيرات المستقلة في نسب نموذج CAMEL بالإضافة إلى مؤشرات الإقتصاد الكلي، بيانات الدراسة تم جمعها من Bankscope للفترة 2009-2014.

توضح النتائج إلى أن حجم البنك ونوعية القروض والكفاءة التشغيلية لهم تأثير سلبى على الأداء المالي، في حين أن الناتج الداخلي الخام له تأثير إيجابي على البنوك المدروسة.

الدراسة السادسة

- Nicolae Petria, Bogdan Capraru and Iulian Ihnatov, **Determinants of banks' profitability: evidence from EU 27 banking systems**, Procedia Economics and Finance 20,(2015) : p518 – 524
في هذه الدراسة بتقييم العوامل الرئيسية المحددة للأداء المالي لـ 27 بنكا في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2004-2011، تتمثل هاته العوامل في حجم البنك، كفاية رأس المال، مخاطر الائتمان، الكفاءة التشغيلية، السيولة، تركيز السوق، التضخم، ومستوى الناتج الداخلي الخام وتمثلت متغيرات الأداء في العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE. وتمت الدراسة بواسطة نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

وبينت نتائج الدراسة أن حجم البنك وكفاية رأس المال والناتج الداخلي الخام لهم تأثير إيجابي على العائد على حقوق الملكية ROE ومخاطر الائتمان والكفاءة التشغيلية والسيولة لهم تأثير سلبى على ROE أما بالنسبة للعائد على الأصول ROA فله ارتباط سلبى بين مخاطر الائتمان والكفاءة التشغيلية والسيولة وله ارتباط إيجابي مع التضخم.

II- الإطار التطبيقي

1- عينة الدراسة

نعمت في الدراسة التطبيقية على بيانات مالية ومحاسبية مستخرجة من التقارير السنوية للبنوك قيد الدراسة، حيث اقتصرت الدراسة على 05 خمسة بنوك وطنية والمتمثلة في البنك الخارجي الجزائري BEA، البنك الوطني الجزائري BNA وبنك القرض الشعبي الجزائري CPA وبنك التنمية المحلية BDL وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وستة 06 بنوك خاصة أجنبية تمثلت في البنك الباريسي الجزائري BNP paribas، بنك سوسيتي جينرال الجزائر S.G وبنك فرنسابانك Fransabank وبنك الخليج العربي AGB والمؤسسة العربية المصرفية ABC وبنك البركة الجزائري AL Baraka Bank. شملت فترة الدراسة 10 سنوات ابتداء من سنة 2010 إلى غاية 2017، إختيار هاته البنوك للدراسة كان حسب الوزن الكبير لها في الإقتصاد الوطني وأيضاً حسب توفر البيانات.

وفي ظل عدم وجود قاعدة بيانات للنشاط المصرفي في الجزائر، تم الحصول على البيانات والمعلومات المتوفرة من تقارير البنوك المحملة على مواقعها الإلكترونية، ومن البيانات المقدمة لمصالح السجل التجاري بالجزائر العاصمة.

2- نموذج الدراسة القياسية

من أجل ضبط محدثات الأداء المالي للبنوك الجزائرية، سوف نستخدم طريقة نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel). أما النموذج الذي نستخدمه في الدراسة يتمثل في نموذج الإنحدار الخطي المتعدد حيث سنقوم بتطبيق الصيغة الرياضية التي توصل إليها (Short,1979) في قياس أداء البنوك والتي عمل بها كل من (bourke,1989)، والباحثين (Molyneux et Thornton, 1992)، (Demirguç-kunt et Huizinga, 1999)، (Goddard et al, 2004)، Hassan Al- (Tamimi,2010)، (Salwa Bahyaoui,2017) و (Coskun et Bojan, 2018). وهو عبارة عن نموذج خطي حول معطيات لوحة البيانات panel الذي يوضح العلاقة بين المتغيرات التابعة (تمثل الأداء) مع مجموعة من المتغيرات المستقلة (المحددات).

$$Performance_{it} = c + \sum_{j=1}^n (a_j x_{it}^j + \varepsilon_{it})$$

$performance_{it}$: يمثل أداء البنك i في المدة t

c : يمثل ثابت

x_{it}^j : تمثل المتغيرات المستقلة للنموذج

a_j : يمثل معامل المتغيرات المستقلة

ε_{it} : يمثل مقدار الخطأ العشوائي

3- متغيرات الدراسة

من أجل تفسير نتائج الأداء المالي للبنوك غالباً ما تستخدم مؤشرات المردودية كمؤشرات تعكس الأداء المالي ومتغيرات مفسرة تتمثل في مؤشرات داخلية خاصة بالبنك أغلبها مستمد من CAMEL وأخرى خارجية كمؤشرات الإقتصاد الكلي، تم التطرق إليها في الدراسات الأدبية السابقة:

3-1 المتغيرات التابعة: تتمثل في المؤشرات التي تعكس الأداء المالي وهي:

- مؤشرات المردودية (الربحية): تتمثل هذه المؤشرات في العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE، حيث نجد معظم الدراسات السابقة استعملتها كمؤشرات تعكس الأداء المالي للبنوك وسنعمد عليها في الدراسة.

2-3 المتغيرات المستقلة: من أجل تحديد ومعرفة محدّدات الأداء المالي للبنوك الجزائرية نميز مجموعة العوامل مستمدة من الدراسات السابقة وتتمثل في عوامل داخلية تشمل كفاية رأس المال، نوعية القروض، الكفاءة التشغيلية، السيولة، تكلفة التمويل، وحجم البنك، ومتغيرات خارجية تتمثل في الناتج الداخلي الخام ونسبة التضخم.

1-2-3 المتغيرات الداخلية: وتتمثل في:

- **كفاية رأس المال Cap:** أعطى العديد من الباحثين أهمية كبيرة لهذا المؤشر، فنجد أن (Athanasoglou et al, 2008) وكذلك (Berger, 1995) بينوا أن البنوك التي لديها مؤشر كفاية رأسمال مرتفع لها القدرة على مواجهة المخاطر ولذلك يمكنها الحصول على التمويل أي زيادة قبول الودائع لكونها في حالة مخاطرة قليلة، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يقيس هذا المؤشر القدرة على تسديد المستحقات على البنوك، في حين نجد أن (Claessens et al, 2001) بينوا أن البنوك ترغب في زيادة أرباحها عند مستوى رأسمالها عن طريق تخفيض مؤشر كفاية رأس المال.

فرضية 01: مؤشر كفاية رأس المال يرتبط إيجاباً مع الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

- **السيولة Liq:** استعمل كل من (Bourke, 1989) و (kosmidou et al, 2006) و (raoudha et al, 2009) و (Pasiouras et kosmidou, 2007) مؤشر السيولة وتوصلوا في دراساتهم إلى أنه توجد علاقة إيجابية بين السيولة والأداء المالي للبنوك، حيث أن السيولة الكافية تخفض من احتمالية قدرة البنك في مواجهة المخاطر. في حين توصل كل (Molyneux et thorton, 1992) و (Gorddad et al, 2004). إلى أن إرتفاع هذا المؤشر يخفض من مردودية البنك مما يمكننا من طرح الفرضية التالية:

فرضية 02: مؤشر السيولة يرتبط إيجاباً مع الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

- **نوعية القروض Qua:** يتعلق بالوظيفة الأساسية للبنك وهي منح القروض التي تتولد منها فائدة البنك. وكلما زادت المخاطر زاد احتمال وجود ديون متعثرة. فحسب دراسة (Kosmidou et al 2006) توجد علاقة إيجابية أي كلما إرتفع مؤشر نوعية القروض إرتفع الأداء المالي للبنك. في حين أن (Cleassens, Demirguç-kunt et huizinga, 2001) بينوا أن إرتفاع هذا المؤشر يؤدي إلى إنخفاض الأداء المالي للبنك. ومنه نطرح الفرضية التالية:

فرضية 03: نوعية القروض يرتبط سلباً مع الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

- **الكفاءة التشغيلية Eff-op:** يعتبر هذا المؤشر حديث في دراسات تقييم أداء البنوك، فحسب دراسة (Iqbal, 2001) إستخدم مؤشر الكفاءة التشغيلية وتوصل إلى أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بفعالية من حيث التكاليف، فحين نجد (Salwa, 2017) تطرقت في دراستها لمؤشر الكفاءة التشغيلية وتوصلت إلى أن البنوك التي تتحكم في تكاليفها تظهر أداء جيد من البنوك التي لا تتحكم في تكاليفها ومنه نطرح الفرضية التالية:

فرضية 04: مؤشر الكفاءة التشغيلية يرتبط إيجاباً مع الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

- **تكلفة التمويل Co:** يقيس هذا المؤشر تكلفة الحصول على التمويل بالنسبة للبنك وذلك بحساب النسبة بين تكلفة الفائدة الممنوحة على المستحقات ومجموع المستحقات للبنك ويعبر عن هذا المؤشر بالنسبة للبنك، إستخدم هذا المؤشر في دراسة (Salwa, 2017) وتوصلت إلى أن إرتفاع هذه النسبة يؤدي إلى إرتفاع الهامش البنكي الإجمالي وهذا لإنعكاس تكلفة التمويل على الفوائد المحصلة.

فرضية 05: تكلفة التمويل ترتبط إيجاباً مع الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

- **حجم البنك TB:** يسمى باللغة الإنجليزية **SIZE**، يستخدم هذا المؤشر في تقييم الأداء المالي للبنوك، لأنه يقدم نظرة عن حجم الائتمان وسهولة دخول الأسواق المالية. استخدم في عدة بحوث حول الأداء المالي للبنوك، من بينها (Hassan et Bachir, 2003), (Salwa, 2017) بينوا أن حجم البنك له أثر سلبي على أداء البنوك، في حين بينت دراسات أخرى مثل (Demirguc- Kunt, 1999) et (Huizinga et all, 2001) أن الأداء المالي للبنوك له علاقة إيجابية بحجم البنك.

فرضية 06: حجم البنك له علاقة سلبية مع الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

ويمثل هذا المؤشر الحصة السوقية ويحسب عن طريق اللوغاريتم النيبيري لمجموع الأصول $\ln(\text{actif})$ في نهاية الدورة المحاسبية N . (Guru et all, 2002).

2-2-3 المتغيرات الخارجية

- **مستوى الناتج الداخلي الخام PIB:** غالبا ما تستخدم كمتغيرة خارجية في قياس محددات أداء البنوك، فنجد (Yao, 2005) (sufian, 2009) استخدموا هذا مؤشر في دراسة محددات الأداء المالي للبنوك، وتوصلوا إلى وجود علاقة سلبية بين الناتج الداخلي الخام والأداء المالي للبنوك. في حين أن (Muhamad abdull et aizat alis, 2014) توصلوا في دراستهم إلى أن الناتج الداخلي الخام **PIB** يؤثر إيجابا على الأداء المالي للبنوك.

فرضية 07: الإنتاج الداخلي الخام PIB يرتبط إيجابيا مع الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

تم الحصول على مؤشر الناتج الداخلي الخام PIB للجزائر من بيانات البنك العالمي وقمنا باختيار الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية الذي يعتبر الأكثر ملائمة لدراستنا، وتم حسابه عن طريق اللوغاريتم النيبيري للناتج الداخلي الخام $\ln pib$ وهذا لتسهيل الدراسة.

- **التضخم Inf:** التضخم هو الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار التي يدفعها المستهلك مع الإنخفاض في القدرة الشرائية للنقد. (أحمد أبوطه، 2012، ص72) فنجد (Hassan et Bachir, 2003) و (Yao, 2005) و (DAMI et Bourri, 2017) توصلوا إلى أن التضخم له علاقة إيجابية مع الأداء المالي للبنوك. وعلى العكس فقد بين (sufian et habibullah, 2009) أن التضخم له علاقة سلبية ومنه يمكن أن نطرح الفرضية التالية:

فرضية 08: مستوى التضخم له علاقة إيجابية مع الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

تم الحصول على هذه المتغيرة من بيانات البنك الدولي، وتم استخدام مؤشر التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون، الذي يعتبر الأكثر ملائمة لدراستنا.

4- وصف إحصائي لمتغيرات الدراسة

قبل البدء بتقدير وتحليل نتائج محددات الأداء المالي للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2008-2017)، سنحاول القيام بوصف لبيانات متغيرات الدراسة باستخدام المؤشرات الإحصائية الوصفية الأكثر قبولا مثل المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والقيمة الدنيا والقيمة القصوى، وذلك لإعطاء صورة واضحة على هذه المتغيرات، وفي ما يلي تلخيص النتائج المتصلة بالإحصائيات الوصفية لكل متغير من متغيرات الدراسة.

جدول 1: (وصف إحصائي لمتغيرات الدراسة)

مصفوفة وصفية لمتغيرات الدراسة

LN_PNB	INF	TB	EFF	CO	Q	LIQ	CAP	ROA	ROE	
30,322	5,087	26,457	0,368	0,012	0,022	0,654	0,158	0,018	0,130	المتوسط
30,430	4,824	26,258	0,356	0,008	0,018	0,670	0,119	0,017	0,128	الوسيط
30,554	8,895	28,770	1,205	0,073	0,061	0,841	0,635	0,044	0,470	القيمة القصوى
29,930	2,916	22,969	-1,080	0,001	0,004	0,284	0,046	0,002	0,012	القيمة الدنيا
0,208	1,645	1,506	0,209	0,013	0,013	0,104	0,118	0,009	0,066	الانحراف المعياري
-0,765	0,903	0,193	-2,272	3,370	1,329	0,781	2,152	0,550	1,308	معامل اللاتماثل
2,048	3,465	1,979	24,193	14,140	3,980	3,634	7,153	3,064	8,038	معامل التفرطح
110	110	110	110	110	110	110	110	110	110	عدد المشاهدات

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews.10

- بالنسبة للعائد على حقوق الملكية: بالنسبة لأقصى قيمة لهذا المؤشر بلغت (0,47) وأقل قيمة (0,012) أما المتوسط الحسابي لهذا المؤشر يقدر بـ (0,130) بانحراف معياري يساوي (0,066).
- بالنسبة للعائد على الأصول: فنجد أن أقصى قيمة كانت (0,044) وأدنى قيمة هي (0,002) أما المتوسط الحسابي لهذا المؤشر يقدر بـ (0,018) مع إنحراف معياري يقدر بـ (0,009).
- بالنسبة لمؤشر كفاية رأس المال: نجد أن أقصى قيمة بلغت (0,635) وأدنى قيمة كانت (0,046) أما بالنسبة للمتوسط الحسابي لهذا المؤشر يقدر بـ (0,158) بانحراف معياري يقدر بـ (0,118).
- بالنسبة لمؤشر السيولة: أقصى قيمة لهذا المؤشر تقدر بـ (0,841) أما أدنى قيمة له هي (0,284) ويقدر المتوسط الحسابي لهذا المؤشر بـ (0,654) بانحراف معياري (0,104).
- بالنسبة لمؤشر نوعية القروض: تقدر أقصى قيمه له بـ (0,061) وأدنى قيمة له بـ (0,004) بمتوسط حسابي يقدر بـ (0,022) وبانحراف معياري يقدر بـ (0,013).
- بالنسبة لمؤشر تكلفة التمويل: تقدر أقصى قيمة لهذا المؤشر بـ (0,073) وأدنى قيمة له بـ (0,001) بمتوسط حسابي يقدر بـ (0,012) وبانحراف معياري يقدر بـ (0,013).
- بالنسبة لمؤشر الكفاءة التشغيلية: تقدر أقصى قيمة لهذا المؤشر بـ (1,205) وأدنى قيمة له بـ (-1,080) بمتوسط حسابي يقدر بـ (0,368) وبانحراف معياري يقدر بـ (0,209).
- بالنسبة لمؤشر حجم البنك: تقدر أقصى قيمة لهذا المؤشر بـ (28,77) وأدنى قيمة له بـ (22,969) بمتوسط حسابي يقدر بـ (26,457) وبانحراف معياري يقدر بـ (1,506).
- بالنسبة لمؤشر التضخم: تقدر أقصى قيمة لهذا المؤشر (8,895) وأدنى قيمة له بـ (2,916) بمتوسط حسابي يقدر بـ (5,087) وبانحراف معياري يقدر بـ (1,664).
- بالنسبة للوغاريتم النيبيري لمؤشر الناتج الداخلي الخام: نقدر أقصى قيمه له بـ (30,554) وأدنى قيمة له بـ (29,930) مع متوسط حسابي يقدر بـ (30,322) وبانحراف معياري يقدر بـ (0,208).

5- دراسة الترابط ما بين المتغيرات:

تم استخدام إختبار بيرسون (Pearson Corrélation) لإختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، والجدول التالي يوضح نتائج تحليل مصفوفة الارتباط.

جدول 2: (مصفوفة الارتباط لـ Pearson بين متغيرات الدراسة)

مصفوفة الترابط Pearson										
	ROE	ROA	CAP	LIQ	Q	CO	EFF	TB	INF	LN_PNB
ROE	1,000									
ROA	0,520	1,000								
CAP	-0,403	0,416	1,000							
LIQ	0,035	-0,193	-0,332	1,000						
Q	0,075	0,317	0,180	-0,420	1,000					
CO	0,069	0,074	-0,057	-0,056	0,215	1,000				
EFF	-0,179	-0,091	0,132	-0,078	-0,184	-0,115	1,000			
TB	0,037	-0,590	-0,720	0,352	-0,080	0,021	-0,279	1,000		
INF	0,047	0,082	-0,005	-0,071	0,057	-0,165	-0,011	0,009	1,000	
LN_PNB	-0,251	-0,076	0,032	0,000	0,129	0,084	-0,048	0,195	0,049	1,000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews10.

مستوى الارتباط أكثر 80%

وجود مشكلة الارتباط يؤثر بالسلب على نتائج الدراسة، من حيث كونه يعطي نتائج مضللة تؤدي بالنهاية إلى قراءة خاطئة للنتائج، ومشكلة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية تحدث عندما تكون العلاقة بين أي متغيرين أكبر من 0,7. (Hair, Anderson Tatham and black, 1995)

تبين مصفوفة الارتباط بيرسون Pearson Corrélation عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد Multicollinearity بين متغيرات الدراسة، حيث أن أكبر ارتباط بين المتغيرات المستقلة مع بعضها تمثل 72- % ارتباط سلبي بين كفاية رأس المال وحجم البنك، وإن النسب لم تتعدى 80% ، وتعتبر مقبولة رياضيا أي أنه يمكن قبول جميع المتغيرات.

6- إختبار عدم تجانس التباين (ثبات) Heteroskedasticity:

إن مصطلح عدم تجانس التباين Heteroskedasticity يتكون من كلمتين هما (hetro) أي مختلف وغير متساوي، وكلمة (cedasticity) أي تباعد إنتشار، حيث تعتبر مجموعة المتغيرات غير متجانسة التباين إذا كان هناك مجموعة فرعية من البنوك تختلف في متغيراتها عن بقية البنوك الأخرى، فظاهرة عدم تجانس التباين تؤثر في تقديرات تباين مقدرات النموذج وأن الإختبارات تصبح في هذه الحالة غير واقعية ولا يمكن الإعتماد عليها، حيث سنقوم بإختبار الفرضيتين التاليتين:

H0: تجانس التباين Homoskedasticity

H1: عدم تجانس التباين Heteroskedasticity

الجدول 3: (يوضح نتائج إختبار Heteroskedasticity)

Variable	ROA	ROE
Prob	0.0000	0.0000
Value	72.05641	48.65240

المصدر: من إعداد الباحث إعتقادا على برنامج Eviews.10

تظهر نتائج إختبار ثبات التباين أن Prob أصغر من 5% بالنسبة لكلا النموذجين وبالتالي نرفض الفرضية H0، (تساوي تجانس التباين) ونقبل الفرضية H1 أي أن النموذج يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) سنعمد طريقة EGLS.

7- تطبيق النموذج على الدراسة

بعد التأكد من أن كل المتغيرات المقترحة للدراسة مقبولة ودراسة إختبار التجانس نستطيع صياغة نموذج الدراسة كالتالي:

$$Perf = f(Cap, Liq, Qua, Co_{Fi}, Ef_{Op}, TB, INF, LNPIB)$$

بما أننا نركز في دراستنا على أن الأداء هو مدى بلوغ الأهداف المالية المقدره بمؤشرين الأول يمثل الإستخدام الأمثل للموارد الممثل بالعائد على الأصول والثاني يمثل تحقيق أهداف المستثمرين وبالتالي ينبثق من النموذج الرئيسي للأداء نموذجين كالتالي:

1-7 النموذج الأول: يمثل قياس المحددات التي تؤثر على العائد على الأصول

$$ROA = f(Cap, Liq, Qua, Co_{Fi}, Ef_{Op}, TB, INF, LNPIB)$$

2-7 النموذج الثاني: يمثل قياس المحددات التي تؤثر على العائد على الأموال الخاصة

$$ROE = f(Cap, Liq, Qua, Co_{Fi}, Ef_{Op}, TB, INF, LNPIB)$$

8- التقدير الأولي لنموذج الدراسة

إن إستخدام السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة تأخذ بعين الإعتبار التغيرات التي تحدث عبر الزمن من جهة، ومن جهة أخرى يأخذ الخصائص المختلفة لكل بنك في العينة.

1-8 نموذج الإنحدار التجميعي (Pooled Régression Model): هو نموذج خطي متعدد متجانس تكون في المعالم ثابتة زمنيا.

2-8 نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effects model): يأخذ بعين الإعتبار الآثار الخاصة بكل بنك، يعني الأخذ بالاعتبار عدم التجانس (unobserved heterogeneity) بين البنوك والذي يفترض أن يكون ثابت.

3-8 نموذج التأثيرات العشوائية: (Random-effects model) خلافا لنموذج الآثار الثابتة، إن الأساس المنطقي لاستخدام نموذج التأثيرات العشوائية، أن التباين بين البنوك غير مرتبط بالمتغير التابع أو المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.

الجدول 4: (نتائج التقدير لمحددات الأداء في البنوك الجزائرية)

نموذج التأثيرات العشوائية				نموذج التأثيرات الثابتة				نموذج الإنحدار التجميعيEGLS				المتغيرات
ROA		ROE		ROA		ROE		ROA		ROE		
Prob	Coef	Prob	Coef	Pro	Coef	Prob	Coef	Prob	Coef	Prob	Coef	
0,7523	0,0031	0,0001	-0,3993	0,1303	0,0206	0,0038	-0,3540	0,0093	0,0215	0,0000	-0,2399	CAP
0,0039	0,0193	0,1482	0,0868	0,0021	0,0227	0,0808	0,1117	0,9706	0,0002	0,1065	0,0393	LIQ
0,0000	0,2461	0,0759	0,9066	0,0007	0,2227	0,1838	0,7533	0,0061	0,1095	0,0001	1,0293	Q
0,9133	-0,0046	0,4979	-0,2536	0,4151	-0,0356	0,2857	-0,4116	0,3598	-0,0442	0,8674	-0,0768	CO
0,0765	-0,0046	0,2183	-0,0283	0,2898	-0,0028	0,3807	-0,0205	0,0733	-0,0057	0,0400	-0,0512	EFF
0,0000	-0,0043	0,0071	-0,0257	0,0000	-0,0102	0,0142	-0,0512	0,0001	-0,0020	0,8067	-0,0007	TB
0,1288	0,0004	0,4737	0,0018	0,1371	0,0004	0,4781	0,0018	0,3502	0,0002	0,3458	0,0012	INF

0,8894	0,0004	0,0738	-0,0442	0,0325	0,0089	0,8612	-0,0063	0,4417	0,0015	0,1450	-0,0160	LN_PN B
0,1605	0,1005	0,0011	2,1390	0,9459	-0,0055	0,0231	1,6469	0,6659	0,0233	0,0501	0,6321	C
0,4658		0,3556		0,7544		0,6443		0,6280		0,7564		² R
0,0000		0,0000		0,0000		0,0000		0,0000		0,0000		Prob (F)
110		110		110		110		110		110		Observ

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

9- المفاضلة بين النماذج المقدر

من أجل إختيار النموذج الملائم لدراستنا والمفاضلة بين كل من النماذج التالية: نموذج الإنحدار التجميعي (Pooled (EGLS) Régression Model، نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model، نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model سوف نقوم بإجراء إختبارين هما:

- **Likelihood Ratio** للإختيار بين كل من النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية.

- إختبار **Hausman** للإختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

1-9 الإختيار بين نموذج الإنحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، Likelihood

إختبار المفاضلة بين كل من نموذج الإنحدار التجميعي (EGLS) ونموذج التأثيرات الثابتة، سوف نقوم بإختبار Likelihood، حيث سنختبر إحدى الفرضيتين:

H0: نموذج الإنحدار التجميعي.

H1: نموذج التأثيرات الثابتة.

الجدول 5: (يوضح نتائج إختبار Likelihood Ratio)

Variable	ROA	ROE
Prob	0.0000	0.0000
Chi-Sq. Statistic	79.189538	59.561420

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews.10

من خلال نتائج الجدول تظهر Prob أقل من 5% ومنه نرفض الفرضية H0: نموذج الإنحدار التجميعي ونقبل الفرضية H1: نموذج التأثيرات الثابتة الذي قد يكون الملائم للدراسة. ومن أجل إختيار النموذج الملائم لدراستنا والمفاضلة ما بين النموذجين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، سوف نقوم بإجراء الإختبار الذي يسمح لنا بالإختيار بينهما وهو إختبار هوسمان **hausman**

2-9 الإختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية "إختبار هوسمان Teste de Hausman"

من أجل إختيار النموذج الملائم لدراستنا والمفاضلة ما بين هذين النموذجين: نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، سوف نقوم بإجراء الإختبار الذي يسمح لنا بالإختيار بينهما وهو إختبار هوسمان **hausman**. في حالة كانت تشير نتيجة الإختبار إلى قيمة **prob** أقل من 0,05 يتم رفض فرضية الآثار العشوائية وإختيار نموذج الآثار الثابتة. وفي حالة العكس يتم قبول فرضية نموذج الآثار العشوائية. وعليه نقوم بإختبار الفرضيتين التاليتين:

- H0: نموذج التأثيرات العشوائية.

- H1: نموذج التأثيرات الثابتة.

الجدول 6: (يوضح نتائج اختبار Hausman)

Variable	ROA	ROE
Prob	0.0005	0.5227
Chi-Sq. Statistic	27.707940	7.129427

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews.10

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية بالنسبة لنموذج العائد على حقوق الملكية **prob** أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية H0، أي أن نموذج التأثيرات العشوائية. وبالنسبة لنموذج العائد على الأصول فإن **Prob** أصغر من 5% ما يقودنا إلى قبول الفرضية H1 إختيار نموذج التأثيرات الثابتة.

10- نتائج الدراسة

بعد إجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج بالنسبة لكل من العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية تم الوصول إلى نتائج العوامل المفسرة للأداء المالي للبنوك الجزائرية والتي يبينها الجدول التالي:

الجدول 7: (يوضح نتائج محددات الأداء المالي للبنوك الجزائرية)

ROE		ROA		المتغيرات
Coef	Prob	Coef	Prob	
-0.399343	0.0001***	0.020626	0.1303 ^{Insg}	CAP
0.086822	0.1482 ^{Insg}	0.022700	0.0021***	LIQ
0.906592	0.0759**	0.222717	0.0007***	Q
-0.253596	0.4979 ^{Insg}	-0.035576	0.4151 ^{Insg}	CO
-0.028314	0.2183 ^{Insg}	-0.002803	0.2898 ^{Insg}	EFF
-0.025654	0.0071***	-0.010203	0.0000***	TB
0.001848	0.4737 ^{Insg}	0.000437	0.1371 ^{Insg}	INF
-0.044189	0.0738**	0.008873	0.0325**	LN_PNB
2.138992	0.0011	-0.005498	0.9459	C

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews.10

درجة المعنوية: ***عند 1% و**عند 5% و*عند 10%

11- تحليل النتائج

11-1 كفاية رأس المال: لا توجد أية علاقة بين كفاية رأس المال والعائد على الأصول. بينما توجد علاقة سلبية قوية مع العائد على حقوق الملكية $prob=0,0001$ وهذا ما يدل على أن ارتفاع هذا المؤشر يؤدي إلى تخفيض ربحية المساهمين، مما يستوجب الزيادة من قبول الودائع ومنح الائتمان الأمر يرفع من ربحية المساهمين، فإحتجاز مخصصات لمواجهة المخاطر يؤدي إلى عدم استثمار هذه الأموال، وبالتالي تخفض من ربحية الأموال الخاصة.

11-2 السيولة: يتضح أن مؤشر السيولة يرتبط بعلاقة طردية قوية عند $prob=0,0021$ مع العائد على الأصول ROA، أي كلما قلت السيولة في البنك يرتفع العائد الأصول مما يدل على أن البنوك الجزائرية لا تحتفظ بالسيولة لمواجهة الطلبات الزبائن الفورية بل تقوم بتشغيل كل أصولها. في حين نجد أن السيولة ليس لها علاقة مع العائد على حقوق الملكية ROE، إذا أن ارتفاع أو انخفاض حجم السيولة في البنوك ليس له تأثير على العائد على حقوق الملكية.

11-3 نوعية القروض: إن ارتفاع مؤشر نوعية القروض يعكس ارتفاع مخاطر الائتمان ويرتبط هذا المؤشر بعلاقة إيجابية مع الأداء المالي للبنوك الجزائرية المتمثل في العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE. بمعنى أن ارتفاع هذه النسبة يزيد بارتفاع مخصصات القروض المشكوك فيها بالنسبة إلى مجموع القروض التي تؤدي إلى الزيادة من الربحية وانخفاض هذه النسبة يخفض من الربحية، و ينطبق هذا مع أهم مبادئ الاستثمار وهو العلاقة الطردية بين الربحية والمخاطرة.

11-4 تكلفة التمويل: إن تكلفة الحصول على التمويل ليس لها ارتباط مع العائد على الأصول وهذا ما يبينه مستوى المعنوية $Prob=0.5936$ ولا ارتباط مع العائد على حقوق الملكية بمستوى معنوية $Prob=0.4368$ ، الأمر الذي يعكس سعر التكلفة المتدني والفرق الكبير بين تكلفة الحصول على التمويل والعائد من منح التمويل وذلك بسبب قلة التنافسية.

11-5 الكفاءة التشغيلية: لا توجد أية علاقة بين مؤشر الكفاءة التشغيلية والأداء المالي للبنوك الجزائرية والمتمثل في العائد على الأصول ROA حيث نجد مستوى المعنوية هو $prob=0.5588$ ، العائد على حقوق الملكية ROE بمستوى معنوية $prob=0.1435$ والذي يمكن تفسيره بأن المصاريف التشغيلية تمثل نسب ضعيفة من حجم نشاط البنوك الجزائرية.

11-6 حجم البنك: توجد علاقة سلبية قوية بين حجم البنك والأداء المالي للبنوك الجزائرية، حيث يعتبر أن زيادة حجم البنوك في الجزائر تؤدي إلى تخفيض المردودية، وتعتبر البنوك صغيرة الحجم أكثر فعالية وتحقيقاً للأرباح مما قد يرجع سبب نقص الربحية للبنوك الكبيرة والتي تتمثل في البنوك العمومية في الغاية التي نشأت من أجلها.

11-7 التضخم: لا توجد أية علاقة بين التضخم والأداء المالي للبنوك الجزائرية وهذا ما قد يفسر بنجاح السياسات التي يتبناها البنك المركزي والبنوك الجزائرية لإحتواء التضخم كارتفاع من مستوى أسعار الفائدة.

11-8 الناتج الداخلي الخام: الناتج الداخلي الخام له علاقة إيجابية مع مؤشر العائد على الأصول أي أن الناتج الداخلي الخام يساعد في تحسين ربحية الأصول وله علاقة سلبية مع مؤشر العائد على حقوق الملكية، وهذا ما قد يفسر بعدم استقرار الاقتصاد الوطني والذي يتأثر بتغير أسعار البترول، وفي هذه الفترة عرفت ارتفاعاً للأسعار وتحسن وضعية الخزينة العمومية وبالتالي تمويل المشاريع أعتمد أكثر عليها مما أدى إلى انخفاض نشاط البنوك.

الخاتمة:

يعد تقييم الأداء المالي ضروري لتحقيق أهداف البنوك، ويجب أن يحظى باهتمام متزايد من طرف الممارسين في إدارة وتسيير البنوك الجزائرية، خاصة في ظل تنامي التكنولوجيا والانفتاح الإقتصادي العالمي.

وعلى الرغم من المجهودات التي تبذلها الدولة الجزائرية في سبيل تطوير المؤسسات البنكية، إلا أنه لا يزال أمامها الكثير من التحديات، خاصة في ظل سيطرة البنوك العمومية على مجال جذب القروض ومنح الودائع، ومن خلال الدراسة التطبيقية تم التوصل إلى أن مؤشر جودة التسيير وتكلفة التمويل والتضخم ليس لهم أية علاقة مع الأداء المالي للبنوك الجزائرية، وترتبط السيولة ونوعية القروض إيجاباً مع الأداء المالي، أما كفاية رأس المال والسيولة والناتج الداخلي الخام فلم يرتبط سلباً مع الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

المراجع

- 1- فلاح حسين الحسني ومؤيد عبد الرحمان الدوري.(2008)، إدارة البنوك: مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان_الأردن، الطبعة الرابعة.
- 2- قريشي العيد.(2017)، مؤشرات أداء مؤسسة سوناطراك في الصناعة النفطية: دراسة تحليلية للفترة 2000_2015، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 11.
- 3- الشيخ الداوي. (2010)، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعه ورقلة، العدد 07.
- 4- Abduh, M., & Alias, A. (2014). *Factors determine Islamic banking performance in Malaysia: a multiple regression approach*. Journal of Islamic Banking and Finance, 31(1), 44-54..
- 5- Antoun. R., Coskun. A., & Georgiezschi. B. (2018). *Determinants of financial performance of banks in Central and Eastern Europe*, Business and Economic Horizons (BEH), 14(1232-2019-853), 513-529.
- 6- Bahyaoui.S, *Les Déterminants Idiosyncratiques De La Performance Bancaire Au Maroc : Analyse Sur Donnée De Panel*, European Scientific Journal, Vol 13.N°13/2017.
[URL:http://dx.doi.org/10.19044/esj.2017.v13n13p57](http://dx.doi.org/10.19044/esj.2017.v13n13p57)
- 7- Béjaoui Rouissi.R, Sassi.S , and Bouzgarrou.H. (2009). *"L'analyse des déterminants de la rentabilité des banques françaises: Comparaison entre banques domestiques et banques étrangères (Determinants of French Banks Profitability: Comparison between Domestic Banks and Foreign Banks)." Available at SSRN 2891005 .*
- 8- Berger, A. N. (1995). *The relationship between capital and earnings in banking*. Journal of money, credit and Banking, 27(2), 432-456.
- 9- Bourke, P. (1989). *Concentration and other determinants of bank profitability in Europe*, North America and Australia. *Journal of Banking & Finance*, 13(1), 65-79.
- 10- Claessens.S., Demirgüç-Kunt. A., & Huizinga. H, (2001). *How does foreign entry affect domestic banking markets?.* *Journal of Banking & Finance*, 25(5), 891-911.
- 11- Dami, H., & Bouri, A. (2017). *Les déterminants internes qui évaluent la performance des banques islamiques: cas de la zone de Moyen Orient et Afrique du Nord*. La Revue Gestion et Organisation, 9(2), 92-103.
- 12- Demirgüç-Kunt, A., & Huizinga, H. (1999). *Determinants of commercial bank interest margins and profitability: some international evidence*. The World Bank Economic Review, 13(2), 379-408.
- 13- Goddard, J., Molyneux, P., & Wilson, J. O. (2004). *The profitability of European banks: a cross-sectional and dynamic panel analysis*. The Manchester School, 72(3), 363-381.

- 14- Hair. J. F., Black.W. C., Babin. B. J., Anderson. R. E., & Tatham. R. L. (1998). *Multivariate data analysis* (Vol. 5, No. 3, pp. 207-219). Upper Saddle River, NJ: Prentice hall.
- 15- Hassan Al-Tamimi, H. A. (2010). *Factors influencing performance of the UAE Islamic and conventional national banks*. Global Journal of Business Research, 4(2), 1-9.
- 16- Hassan.M.K, & Bashir.A.H.M , "*Determinants of Islamic banking profitability.*" 10th ERF annual conference, Morocco. Vol. 7. 2003.
- 17- Hassan, M. K., & Bashir, A. H. M. (2003). *Determinants of Islamic banking profitability*. In 10th ERF annual conference, Morocco (Vol. 7, pp. 2-31).
- 18- Hassoune, A. (2002). *Islamic banks' profitability in an interest rate cycle*. International journal of Islamic financial services, 4(2), 1-13.
- 19- Iqbal. M, (2001), *Islamic and conventional banking in the nineties: a comparative study*. Islamic economic studies, 8(2).
- 20- Kosmidou. K., Pasiouras.F., Doumpos. M., & Zopounidis. C, (2006), *Assessing performance factors in the UK banking sector: a multicriteria methodology*. Central European Journal of Operations Research, 14(1), 25-44.
- 21- Molyneux. P., & Thornton. J. (1992), *Determinants of European bank profitability: A note*, Journal of banking & Finance, 16(6), 1173-1178.
- 22- Mouziane.F.(2016), *Effet des facteurs Macro-Economique sur la performance des banques algeriennes, these de doctorat en economie*, université d'Oran 2016.
- 23- Pasiouras. F, Kosmidou.K.(2007), "*Factors influencing the profitability of domestic and foreign commercial banks in the European Union.*" Research in International Business and Finance 21.2: 222-237.
- 24- Petria . N., Capraru. B., & Ihnatov. I, (2015), *Determinants of banks' profitability: evidence from EU 27 banking systems*, Procedia economics and finance, 20(15), 518-524.
- 25- Short, B. K. (1979). *The relation between commercial bank profit rates and banking concentration in Canada, Western Europe, and Japan*. Journal of banking & Finance, 3(3), 209-219.
- 26- Sufian. F, & Habibullah.M. S, (2009), *Determinants of bank profitability in a developing economy: Empirical evidence from Bangladesh*, Journal of business economics and management, 10(3), 207-217.
- 27- Yao. J. M, (2005), *Econometric approach of european banks' determinants of profitability*, Munich personal repec archive.
- 28- DICTIONNAIRE LAROUSSE Maxipoche,2016.